

نقد ورقة علمية

التكليف الخامس

مقرر: قضايا بحثية 1- برنامج الدكتوراه

د. فادي عبد الفتاح

إعداد الباحثة: نوف العتيبي

بيانات الورقة محل النقد

عنوان الورقة: تأثير الذكاء الاصطناعي في تحسين نوعية القرارات الإدارية

الباحثان: د. عرفات ناصر جاسم اليوسف، أ.د. وميض عبد الزهرة خضير، م.م إيمان هاتو جهلول – جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد

جهة النشر وبيانات العدد: المجلة العراقية للعلوم الإدارية – المجلد (20)، العدد (79)، آذار 2024م، ص 116–135

نوع الورقة والمنهج: دراسة ميدانية كمية بالمنهج الوصفي التحليلي، على عينة (50) مديرًا في شركة آسيا سيل للاتصالات المتنقلة في العراق، بأداة 25 مع اختبار الفرضيات بتحليل المسار. SPSS v. 24 و AMOS v. 25 استبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتحليل بـ

محاور النقد: العنوان – المقدمة والمشكلة – الإطار النظري والأدبيات – المنهجية – النتائج والأرقام – التوصيات والخاتمة – التوثيق والمراجع

نقد العنوان

نقاط الضعف

- غياب السياق التطبيقي من العنوان: لا يذكر العنوان قطاع الاتصالات أو شركة آسيا سيل أو البيئة العراقية، رغم أن العينة محصورة فعليًا في شركة واحدة، فيوجي العنوان بعمومية أوسع من نطاق الدراسة الفعلي.
- إغفال طبيعة قياس «نوعية القرار»: العنوان لا يوضح أن نوعية القرار الإداري تُقاس بتصور المديرين أنفسهم عبر استبانة (قياس ذاتي)، لا بمؤشر أداء موضوعي مستقل عن رأي متخذ القرار.

التحسين المقترح: إضافة تخصيص ميداني للعنوان (مثل: "...دراسة تطبيقية في شركة آسيا سيل للاتصالات المتنقلة في العراق"), بما يطابق العنوان حدود العينة الفعلية ويوضح طبيعة القياس الذاتي المعتمد.

نقاط القوة

- وضوح المتغيرين والعلاقة: يحدد العنوان المتغير المستقل (الذكاء الاصطناعي) والتابع (نوعية القرارات الإدارية) وطبيعة العلاقة بلفظ «التأثير»، بما يتسق مع تصميم الانحدار وتحليل المسار المطبق في الدراسة.
- الإيجاز والمباشرة: صياغة قصيرة خالية من الحشو أو الغموض اللغوي، تعكس بدقة مكوّني الدراسة الرئيسيين دون تعقيد.
- قابلية التعميم الظاهرية: صياغة عامة تسمح ظاهريًا بتطبيق النتائج على بيئات إدارية متعددة، بخلاف العناوين شديدة التخصيص.

نقد المقدمة والمشكلة

نقاط الضعف

- ادعاء «محدودية الدراسات» بلا دليل ببليومتري: تُصاغ مشكلة البحث حول «محدودية الدراسات المتعلقة» بلا أي حصر ببليومتري أو استعراض منهجي يوثق هذا النقص، فيبقى الادعاء انطباعيًا.
- عمومية الصياغة الاستفهامية الرئيسة: السؤال الرئيس «إلى أي مدى تساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين نوعية القرارات الإدارية» فضفاض ولا يحدد الأبعاد الثلاثة (تدريب، ملاءمة، فاعلية) التي سيتم اختبارها فعليًا.
- غياب فجوة نظرية محددة: لا تُحدد المقدمة فجوة نظرية أو منهجية بعينها استندت إليها الدراسة سوى الإشارة العامة لسرعة نمو قطاع الاتصالات، خلافاً لما تقتضيه صياغة مشكلة بحث على مستوى الدكتوراه.

التحسين المقترح: توثيق ادعاء محدودية الدراسات باستعراض ببليومتري موجز، وربط السؤال الرئيس صراحة بأبعاد النموذج الثلاثة لكل من الذكاء الاصطناعي وجودة القرار.

نقاط القوة

- تأطير واضح للمشكلة: تُصاغ المشكلة بسؤال رئيس وثلاثة أسئلة فرعية (أ، ب، ج) مرتبطة بمدى التطبيق وجودة القرار وأثر الذكاء الاصطناعي، بما يمنح البحث بنية مترابطة.
- تدرّج منطقي مقنع: انتقال من تطور نظم الذكاء الاصطناعي إلى تحوّل العمل الإداري من الورقي إلى الإلكتروني وصولاً إلى أهمية القرار الإداري ومشكلة البحث.
- ربط المشكلة بالأهداف: أهداف الدراسة الثلاثة تترجم السؤال الرئيس إلى مخرجات قابلة للقياس (الوقوف على مدى الاعتماد، تسليط الضوء على الأهمية، قياس الأثر).
- نقطة قوة منهجية تُحسب للباحثين: صياغة فرضية رئيسة وثلاث فرضيات فرعية صريحة وقابلة للاختبار الإحصائي قبل جمع البيانات.

نقد الإطار النظري والأدبيات

نقاط الضعف

- ضعف الارتباط المباشر بين الدراسات السابقة ومتغيري العنوان: دراسة (Atieh et al., 2023a), تتناول أثر الذكاء الاصطناعي على «مخرجات التعليم العالي» لا القرار الإداري، ودراسة (Yassien, 2022) تتناول «فعالية القرار في الأزمات الأكاديمية» دون أي علاقة بالذكاء الاصطناعي — فكلتاها بعيدتان موضوعيًا عن متغيري عنوان البحث نفسه.
- غياب تبرير نظري لاختيار الأبعاد الثلاثة تحديدًا: تُستعار أبعاد الذكاء الاصطناعي وأبعاد القرار من مصدر واحد (حيدة وآخرون، 2020) دون مناقشة نظرية توضح لماذا هذه الأبعاد بالذات لا غيرها من نماذج صنع القرار (كالعقلانية المحدودة) رغم ذكرها عرضًا في العرض النظري.

التحسين المقترح: اختيار دراسات سابقة ترتبط مباشرة بالذكاء الاصطناعي وجودة القرار الإداري في بيئة الأعمال (لا التعليم أو الأزمات الأكاديمية)، وتبرير اختيار الأبعاد الثلاثة نظريًا بدل الاكتفاء بالاستعارة من مصدر واحد.

نقاط القوة

- ثراء التأصيل النظري: تغطية تاريخية ومفاهيمية واسعة للذكاء الاصطناعي (منذ مصطلح مكارثي 1956 إلى التعلم العميق) بمصادر إنجليزية حديثة ومتنوعة (2016-2023).
- تبني نموذج أبعاد واضح: اعتماد ثلاثة أبعاد للذكاء الاصطناعي (تدريب وتطوير، ملاءمة، فاعلية) وثلاثة أبعاد للقرار الإداري (زمني، جودة، قبول) مستمدة من دراسة سابقة محددة (حيدة وآخرون، 2020) بدل تحديد عشوائي.
- **لكن:** طرح إيجابيات وسلبيات الذكاء الاصطناعي بتوازن (السرعة والدقة مقابل البطالة وفقدان التواصل الإنساني)، بما يعكس نضجًا نقديًا في العرض النظري؛ ومع ذلك تُعد هذه الورقة بمتغيرها (الذكاء الاصطناعي ← جودة القرار الإداري) قريبة موضوعيًا من مجال أطروحة الباحثة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال، ويمكن البناء على نموذجها الأبعادي عند تأطير الفجوة البحثية.

ارتباط الأدبيات بالعنوان والمنهج وأطروحة الباحثة

ملاحظة الارتباط بالعنوان وبأطروحة الباحثة	ارتباطها بمنهجية الورقة	الدراسة السابقة وموضوعها
تتقاطع مع متغير الذكاء الاصطناعي كمتغير مستقل وتفيد في تأطير أبعاد استخداماته (الأنظمة الخبيثة، الشبكات العصبية) بما يخدم أطروحة الباحثة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال، رغم بُعد السياق التعليمي عن بيئة الأعمال	منهج وصفي تحليلي على عينة (130) أكاديميًا من جامعات فلسطينية وأردنية — تشارك مع الورقة في اعتماد الذكاء الاصطناعي متغيرًا مستقلًا وتختلف في السياق (تعليمي لا إداري تنفيذي) والمتغير التابع (مخرجات تعليمية لا قرارات إدارية)	Atieh et al (2023) — استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها في تحسين مخرجات التعليم العالي في كليات إدارة الأعمال بالجامعات الفلسطينية
ترتبط بالمتغير التابع (جودة/فعالية القرار الإداري) فقط، وتفيد في ضبط تعريف «فعالية القرار» عند بناء نموذج الأطروحة، لكنها لا تتقاطع مع الذكاء الاصطناعي إطلاقًا، مما يُبرز فجوة اختيار الأدبيات في هذه الورقة	منهج وصفي مسحي على (300) عضو هيئة تدريس بأدوات استبانة تقليدية دون أي علاقة بالذكاء الاصطناعي — تشارك مع الورقة في المتغير التابع (فعالية/جودة القرار الإداري) وتختلف كليًا في المتغير المستقل والسياق (أزمات أكاديمية لا شركة أعمال)	Yassien (2022) — فاعلية اتخاذ القرار الإداري في الأزمات لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية

نقد المنهجية

نقاط الضعف

- تناقض حسابي في جدول العينة: يُذكر عدد الاستبانات الموزعة (50) وعدد أفراد العينة (50)، لكن عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل يُذكران (60) في الجدول نفسه — وهو مستحيل حسابياً إذ لا يمكن استرداد عدد استمارات أكبر من عدد الموزّع.
- عشوائية العينة مشكوك فيها: يوصف الاختيار بـ«عينة عشوائية»، بينما التوزيع الفعلي يخصص أعداداً ثابتة مسبقاً لكل فرع ومنصب (5 مدراء تنفيذيين، 9 مدراء صيانة، 14 مدير برمجيات...)، وهو أقرب لعينة قصدية/حصصية منظمة حسب الفئة الوظيفية.
- غياب اختبارات الصدق البنائي رغم استخدام AMOS: لا تعرض الورقة أي مؤشرات صدق تمييزي أو تجميحي (AVE، الثبات المركب) ولا مؤشرات جودة مطابقة النموذج (CFI، RMSEA، GFI)، ويقتصر الاستخدام على تحليل مسار بسيط أقرب للانحدار الخطي منه لنموذج معادلة بنائية كاملة.
- خلط بين الوصفي والتحليل الاستدلالي: تُعتمد نسب مئوية للأوساط الحسابية في الجداول الوصفية بينما لا تُناقش دلالتها الإحصائية، إلى جانب استبعاد ضمني لأي اختبار لتوزيع البيانات (اعتدالية) قبل تطبيق تحليل المسار بـ AMOS.

التحسين المقترح: تصحيح الأرقام المتضاربة في جدول العينة، وتوصيف أسلوب الاختيار بأنه قصدي/حصصية بدل العشوائي، وإضافة مؤشرات الصدق التمييزي والتجميحي AMOS ومؤشرات مطابقة النموذج المعتادة عند استخدام

نقاط القوة

- تعدد أدوات التحليل: استخدام 24SPSS لتحليل الإحصاء الوصفي وثبات المقياس، و 25AMOS لاختبار الفرضيات بتحليل المسار، يتيح تحليلاً وصفيًا واستدلاليًا متكاملًا للبيانات.
- اختبار الثبات: حساب كرونباخ ألفا لكل محور (0.884 للذكاء الاصطناعي، 0.883 لتحسين نوعية القرار، 0.887 إجمالاً)، وجميعها تتجاوز عتبة 0.70 المعتمدة، وهو مؤشر ثبات داخلي جيد للمقياس.
- توثيق أساس تحديد حجم العينة: استند تحديد حجم العينة (50 من أصل 60) إلى جداول مرجعية معتمدة (Sekaran & Bougie, 2010؛ Zikmund et al., 2010) بدل اختيار عشوائي غير موثق.
- عرض ديموغرافي تفصيلي: جداول شاملة للجنس والشهادة وسنوات الخدمة والعمر والعنوان الوظيفي مع تفسير كل نسبة تربطها بواقع الشركة المبحوثة.

نقد عرض النتائج والأرقام

الملاحظة الجوهرية: تناقضات إحصائية داخلية

- تعارض رياضي بين معامل الارتباط ومعامل التحديد: تذكر الورقة $R = 0.370$ و $R^2 = 0.842$ في الفقرة نفسها، وهذا مستحيل حسابيًا (لو $R = 0.370$ كان $R^2 \approx 0.137$ لا 0.842) — تناقض يمس مصداقية جدول الانحدار الرئيس.
- عدم اتساق متكرر بين المتوسط الحسابي والنسبة المئوية: في جداول الإحصاء الوصفي، متوسط 3.00 من 5 يُفترض أن يقابل 60% تقريبًا، لكنه يُسجّل 70% لُبعد الفاعلية أو 65% لتحسين نوعية القرار أو 72% لُبعد قبول القرار — تفاوت متكرر يستدعي مراجعة حسابية شاملة لجدول النتائج.
- غموض العلاقة بين النموذج الكلي والنماذج الفرعية: يُختبر تأثير الذكاء الاصطناعي كمتغير مجمّع واحد في جدول مستقل، ثم تُختبر الأبعاد الثلاثة منفصلة في جدول آخر، دون توضيح كيف تتجمّع معاملات الأبعاد الثلاثة ($0.274 + 0.315 + 0.242$) لتنتج المعامل الكلي المعلن (0.345).

تنظيم النتائج المعروضة

- اختبار فرضيات منظم: عرض الفرضية الرئيسة وثلاث فرعية مع المعامل الثابت ومعامل الانحدار ومعامل الارتباط والتحديد وقيمتي T و F ومستوى الدلالة في جداول واضحة.
- قبول جميع الفرضيات موثّق بمعايير إحصائية: تُقبل الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية الثلاث استنادًا إلى النسبة الحرجة ($1.96C.R >$) ومستوى الدلالة ($0.05P <$) وفق مخرجات AMOS، دون تعميم قرار القبول دون سند رقمي.
- عرض مزدوج للنموذج: تقديم اختبار المسار الكلي (الذكاء الاصطناعي) ← تحسين نوعية القرار) في جدول، واختبار المسار الحرج للأبعاد الثلاثة الفرعية منفصلة في جدول آخر، بما يثري قراءة النتائج.
- ربط كل نتيجة وصفية بدلالاتها العملية: تفسير كل بُعد من أبعاد الذكاء الاصطناعي والقرار بربطه بواقع العمل داخل شركة آسيا سيل، لا الاكتفاء بعرض الأرقام مجردة.

² في جدول الانحدار الرئيس، R و R² التحسين المقترح: تصحيح القيم المتضاربة بين ومراجعة حسابات النسب المئوية المقابلة للمتوسطات في جميع الجداول، وتوضيح العلاقة الحسابية بين نموذج المسار الكلي ونماذج الأبعاد الفرعية الثلاثة.

نقد التوصيات والخاتمة

نقطة ضعف: عدم مواءمة التوصيات مع تفاوت النتائج وقصور الخاتمة

- إغفال أضعف بُعد في التوصيات: سجّل بُعد «الملاءمة» أدنى متوسط حسابي بين أبعاد الذكاء الاصطناعي الثلاثة (2.99)، إلا أن التوصيات لا تتضمن أي إجراء محدد لمعالجة ضعف الملاءمة، رغم أن الإطار النظري نفسه يشير إلى أنها عائق رئيس أمام تبني المنظمات للذكاء الاصطناعي.
- جزم سببي يتجاوز التصميم: تصف الاستنتاجات علاقة الذكاء الاصطناعي بجودة القرار بلغة قطعية، رغم أن تصميم الدراسة مقطعي وقياسه ذاتي بالاستبيان من مصدر واحد (المدير نفسه يقيّم استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة قراراته معًا).
- غياب حدود البحث: لا فقرة صريحة لحدود الدراسة (شركة واحدة فقط، عينة صغيرة، تصميم مقطعي، قياس ذاتي) ولا مقترحات بحثية مستقبلية محددة في الخاتمة.

التحسين المقترح: إضافة توصية مباشرة لمعالجة ضعف بُعد الملاءمة، وتخفيف لغة الجزم السببي بما يناسب التصميم المقطعي ذاتي التقرير، وإدراج فقرة صريحة بحدود الدراسة ومقترحات بحثية مستقبلية (مقارنة بين شركات، تصميم طولي).

نقطة قوة: ترابط التوصيات والاستنتاجات بأبعاد النموذج

- توصيات عملية مرتبطة مباشرة بالنتائج: استقطاب كوادرات خبرة بالذكاء الاصطناعي، تدريب العاملين، مكافأة المتميزين، ودعم الإدارة العليا للبنية التحتية — توصيات لا تتجاوز أدلة البحث.
- ربط الاستنتاجات بأبعاد النموذج الثلاثة: تستعرض الاستنتاجات مساهمة كل بُعد (تدريب، ملاءمة، فاعلية) بشكل منفصل ومتسق مع جدول المسار الحرج.
- **لكن:** عدد من التوصيات (كمكافأة المتميزين واستقطاب الكفاءات) عام ولا يميّز بين الأبعاد الثلاثة رغم تفاوت متوسطاتها، فتُعامل الأبعاد كأنها متساوية القوة.

نقد التوثيق والمراجع

نقاط الضعف

- الاعتماد على أطروحات ورسائل غير محكمة كمصدر رئيس للتعريفات: يُستشهد برسائل ماجستير غير منشورة في مجلات محكمة (أحمد، 2022؛ دعاك، 2023؛ حالق، 2014؛ الاشهب، 2015) لتأصيل مفاهيم جوهرية دون موازنتها بمصادر أكاديمية محكمة كافية لنفس المفاهيم.
- غياب التوثيق الببليومتري لادعاء «محدودية الدراسات»: رغم أن مشكلة البحث بأكملها مبنية على ادعاء ندرة الدراسات، لا يستشهد قسم مشكلة البحث بأي مسح ببليومتري أو دراسة استعراضية منهجية تدعم هذا الادعاء بالأرقام.
- عدم وضوح طبيعة بعض المصادر الأجنبية: يُستشهد بمصادر مثل (Boucher, 2020) و (Pothen, 2022) بصفتها مرجعين أكاديميين لتعريف الذكاء الاصطناعي، دون توضيح طبيعتهما الفعلية (مقالة محكمة، تقرير، أو أطروحة) في المتن أو قائمة المراجع.

التحسين المقترح: استبدال المصادر غير المحكمة بمصادر أكاديمية محكمة موازية لنفس المفاهيم، وتوضيح طبيعة كل مصدر أجنبي غير واضح النوع، وإسناد ادعاء محدودية الدراسات بمسح ببليومتري موجز.

نقطة قوة محسوبة للورقة

- مزج متوازن بين المصادر العربية والأجنبية: قائمة مراجع تضم 32 مصدرًا (10 عربية، 22 أجنبية)، بتوثيق داخلي منتظم بصيغة (المؤلف، السنة) عبر عموم المتن، وحداث نسبية جيدة لمعظم المصادر الأجنبية (2017-2023).

ملخص نقاط الضعف والتحسين المقترح

نقطة الضعف والدليل	الأثر	التحسين المقترح
• تناقض حسابي في جدول العينة: عدد الاستبانات الموزعة (50) أقل من عدد المسترد والصالح للتحليل (60)	• يشكك في دقة توثيق العينة والبيانات الأساسية للدراسة	• تصحيح الأرقام المتضاربة في جدول توزيع الاستبانات ومراجعتها قبل النشر
• تعارض $R = 0.370$ مع $R^2 = 0.842$ في جدول الانحدار الرئيس للفرضية الرئيسة	• يمس مصداقية نتيجة الفرضية الرئيسة للبحث	• إعادة حساب معاملي الارتباط والتحديد والتحقق من اتساقهما رياضياً قبل النشر
• وصف العينة بـ«عشوائية» رغم توزيعها حصصياً حسب المنصب والفرع بأعداد ثابتة مسبقاً	• يضعف الأساس المنهجي لتعميم النتائج	• تصحيح توصيف أسلوب المعاينة إلى قصدي/حصصي بدل العشوائي
• استخدام AMOS دون عرض أي مؤشرات صدق تمييزي أو تجميعي أو مطابقة نموذج	• يُضعف موثوقية نموذج القياس المعتمد في الدراسة	• إضافة AVE والثبات المركب ومؤشرات مطابقة النموذج (CFI, RMSEA) عند استخدام AMOS
• يربك قراءة نتائج الدراسة الوصفية ويشكك في دقتها	• عدم اتساق المتوسط الحسابي مع النسبة المئوية في عدة جداول وصفية (مثال: 3.00/5 يُسجّل تارة 70% وتارة أخرى 65%)	• إجراء مراجعة حسابية شاملة لجميع جداول النسب المئوية والمتوسطات قبل النشر
• التوصيات لا تعالج ضعف بُعد الملاءمة رغم تسجيله أدنى متوسط بين الأبعاد الثلاثة (2.99)	• يفوت فرصة معالجة أضعف نقطة في النموذج المُختبر	• إضافة توصية مباشرة لتحسين ملاءمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي للمهام الإدارية

دراسة ميدانية كمية جادة بأداتي تحليل متكاملتين (SPSS و AMOS) وثبات داخلي جيد، إلا أنها:

- تحتوي على تناقض حسابي جوهري في جدول العينة (عدد مسترد يفوق الموزع) وتناقض إحصائي بين معاملي الارتباط والتحديد في جدول الانحدار الرئيس ($R^2=0.842$) مقابل $R^2=0.370$ مقابل $R^2=0.842$ ، وهما خللان يمسان مصداقية أهم نتيجتين في البحث.
- تصف عينتها بـ«العشوائية» بينما التوزيع الفعلي حصص حسب المنصب والفرع، وتستخدم AMOS دون عرض أي مؤشرات صدق تمييزي أو تجميعي أو مطابقة نموذج معتادة عند استخدام هذه الأداة.
- تستند مشكلتها إلى ادعاء «محدودية الدراسات» دون توثيق ببيومري، وتختار دراسات سابقة (في التعليم العالي والأزمات الأكاديمية) بعيدة موضوعيًا عن متغيري عنوانها نفسه.
- مع ذلك، فإن قربها الموضوعي المباشر من مجال أطروحة الباحثة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال يجعلها مرجعًا مفيدًا في تأطير أبعاد الذكاء الاصطناعي التطبيقية (تدريب، ملائمة، فاعلية) وربطها بجودة القرار الإداري، لا نموذجًا إحصائيًا يُحتذى.

اتجاه البحث المستقبلي:

دراسة ميدانية تُصحح التناقضات الإحصائية المذكورة، وتعتمد عينة عشوائية حقيقية أو موثقة الأساس القصدي، وتثبت الصدق التمييزي والتجميعي لنموذج القياس، وتقارن بين عدة شركات في القطاع لتعزيز قابلية التعميم، بما يخدم تأطير أطروحة الباحثة في (استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال).



محور

09

الخلاصة

التكليف الأسبوعي - مقرر قضايا بحثية (1)



شكرًا لكم